

Distr.: General
18 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام
ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى
الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل سياستها المتعمدة في قتل
وجرح المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال العسكري الذي تفرضه، في تجاهل تام للمبادئ
الأخلاقية الأساسية، وسيادة القانون، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات
الأمم المتحدة التي طالبت مرارا بوضع حد لهذه السياسات والممارسات غير القانونية.

ومنذ رسالتنا السابقة، تواصل قوات السلطة القائمة بالاحتلال إطلاق النار بقصد القتل وبقصد
التشويه على المدنيين الفلسطينيين الذين يحتجون سلميا على الظلم الذي يتعرض له شعبهم نتيجة عقود
من الاستعمار ومصادرة الأراضي والفصل العنصري ومن العنف الهيكلي للاحتلال. وهذا الاستهداف
المنهجي للمدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال، هو عمل غير قانوني يبعث على الأسى ويشكل جرائم
حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويجب أن يقف المجتمع الدولي في مواجهته قولاً وفعلاً.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام قناص إسرائيلي بإطلاق النار على فلسطيني مسن، هو
إبراهيم أحمد نصار العروقي، عمره ٧٤ سنة، وقتله بينما كان يقف في الشارع بالقرب من منزله في مخيم
المغازي للاجئين.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، توفي أحمد أبو حبل، عمره ١٥ سنة، متأثراً بجراحه بعد أن أصابه
جندي إسرائيلي بعبوة غاز مسيل للدموع استقرت في جمجمته، متسببة في أضرار فتاكة.



وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فارس السرساوي، عمره ١٢ سنة؛ وحسين الرقب، عمره ١٨ سنة؛ ومحمود أكرم سمعان، عمره ٢٤ سنة، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قتل طفل آخر، لا يزال مجهول الهوية، رميا بالرصاص.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، واصلت القوات الإسرائيلية موجة القتل التي تقوم بها، حيث أعدمت سبعة فلسطينيين: أحمد عبد الله أبو نعيم، عمره ١٧ سنة؛ وعفيفي عفيفي، عمره ١٨ سنة؛ ومحمد عصام عباس، عمره ٢١ سنة؛ وأحمد إبراهيم الطويل، عمره ٢٢ سنة؛ وتامر إياد أبو عرمانة، عمره ٢٢ سنة؛ وعبد الله برهم الدغمة، عمره ٢٥ سنة؛ ومحمد عبد الحفيظ إسماعيل، عمره ٢٩ سنة.

ويتسم هذا العرض الوحشي للعنف، وهذا السجل من المآسي، بأنه مروع ومثير للاشمئزاز ولا يمكن تبريره أو تفسيره أو التغاضي عنه من جانب أي شخص يمتلك أبسط إحساس بالمبادئ الأخلاقية أو القانونية أو بالعدالة. ويجب أن يتوقف ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال من حبس قاس وأعمال وحشية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة. وعلى غرار جميع البشر في كل مكان، يجب حماية ٢ مليون فلسطيني في غزة من هذا الإرهاب.

وينبغي ألا يعيش أي طفل في بيئة يتعرض فيها الأطفال للعنف، ناهيك عن بيئة يتعرض فيها الأطفال للقتل بصورة منهجة جدا. و”طفل فلسطيني واحد في الأسبوع“ هو متوسط عدد الأطفال الذين قامت القوات الإسرائيلية أو المستوطنون المسلحون بقتلهم هذا العام، وفقا للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال وهي منظمة غير حكومية دولية. وهو أمر مستهجن وغير مقبول أخلاقيا ويجب إدانته.

ومنذ أن بدأت الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، قتل ما لا يقل عن ٢٠٥ فلسطينيين، من بينهم ٤٥ طفلا، على يد قوات الاحتلال وأصيب أكثر من ٢٠٠٠٠ فلسطيني بجروح، من بينهم أطفال ونساء ومسنون وما لا يقل عن ١٢٠ صحفيا و ١٢٠ مسعفا. ووقعت أغلبية الخسائر البشرية في قطاع غزة، ومنذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر فقط، جرح خمسة مسعفين متطوعين وتسعة من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام.

وبالتزامن مع هذا القمع والعنف ضد شعبنا، تستمر إسرائيل في حملتها الاستيطانية الاستعمارية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك على وجه الخصوص في القدس الشرقية المحتلة وحولها. ويقوم المسؤولون الإسرائيليون على جميع مستويات الدولة بإدارة هذه الحملة وإقرارها والحفاظ عليها، وهي تأتي مقتترنة ببيانات صريحة يدلي بها سياسيون إسرائيليون ويدعون فيها بشكل استنفازي إلى ضم أراض فلسطينية.

ويواصل المستوطنون الإسرائيليون أيضا ترويع المدنيين الفلسطينيين، مما يتسبب في سقوط قتلى وجرحى وإلحاق أضرار بالمتلكات. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أم لثمانية أطفال، هي عائشة محمد الراي، عمرها ٤٧ سنة، بعد أن رميت بالحجارة من قبل مستوطنين إرهابيين. وكانت عائشة تستقل سيارة مع زوجها وابنتها عندما رمى مستوطنون حجارة عليها وأصابوها في الرأس، مما أدى إلى مقتلها. وحدث ذلك بالقرب من نقاط تفتيش غير قانونية وقواعد للاحتلال، من دون أن يحرك الجنود الإسرائيليون ساكننا. وقد أدت جريمة القتل العمد هذه إلى تدمير أسرتها وأحدثت كذلك صدمة في المجتمع المحلي بأسره.

وأيضا، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام مستوطن إسرائيلي بدهس عاملين فلسطينيين بسيارته بالقرب من قرية كفر لاقف، شرق مقاطعة قلقيلية الواقعة في شمال الضفة الغربية. ولا يزال العاملان، عقاب راجي عبد الحفيظ وأمير هایل راجي، في طور التعافي من الإصابات التي لحقت بهما.

وينشط هؤلاء المستوطنون الذين يمارسون العنف في ثقافة تطبع ترويع الفلسطينيين ونزع الصفة الإنسانية عنهم وقتلهم. وهم يحفزون عمدا على ممارسة العنف بالإفلات من العقاب الذي يمنح لهم، والتحرير الذي يمارسه السياسيون الإسرائيليون وسياسيون آخرون وتشريعات إسرائيل التي تتسم بطابع عنصري بصورة متزايدة. ويعمد المستوطنون، بالإضافة إلى أنهم يقيمون بصورة غير قانونية في أراضينا، إلى غمر قرانا بما يصرفونه من مياه البحري، واقتلاع أشجار الزيتون المعمرة من أراضينا، ومضايقة وتخويف أطفالنا وهم في طريقهم إلى المدرسة، وتدمير أراضينا الزراعية، انطلاقا من الكراهية، وانطلاقا من التعصب وانطلاقا من الشعور بالإفلات من العقاب.

وأولئك الذين يؤيدون المشروع الاستيطاني، سواء أكانوا أفرادا أم منظمات أم مؤسسات تجارية، في أي مكان من العالم، يتحملون المسؤولية عن وضع حد لهذه الأعمال غير القانونية والجرائم المرتبطة بها. ويجب تفكيك نظام الاستيطان، ولا بد من المساءلة عن الجرائم الإسرائيلية إذا ما أريد حقا إنقاذ إمكانات السلام وإذا ما أريد حقا منح فرصة لتحقيق السلام.

ونحن نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين وأن ينفذ التزامه القانوني، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذها بنفسه، بضمان احترام القانون الدولي فيما يتعلق بسلطة قائمة بالاحتلال تنتهك عمدا قواعد القانون الأمرة.

ولئن كان الشعب الفلسطيني مصمم على مواصلة استخدام أسلوب اللاعنف في المطالبة بحقوقه، فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يشجعه وأن يظهر له أن نداءاته مسموعة وألا يوجه له رسالة مفادها أن اللجوء إلى اللاعنف والقانون الدولي والنظام الدولي لن يجديه نفعا في سعيه إلى نيل الحرية والعدالة والاستقلال.

وتأتي هذه الرسالة عظفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (A/ES-10/797-S/2018/883) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة